

الوضع في ليبيا ورهانات مستقبل المركب الأمني لغرب المتوسط و "اتحاد المغرب العربي"

الدكتور محمد سي بشير
أستاذ جامعي وباحث، جامعة تيزي وزو

الملخص

تتطرق الدراسة لكلفتين ثمينتين على أوضاع المنطقة برمتها وانعكاس ذلك تأثيرا و تأثرا على الوضع في ليبيا، من ناحية، وعلى التفاعلين المذكورين، من ناحية أخرى. الكلفتان المذكورتان هما: كلفة عدم تجسيد التكامل/الاندماج المغاربي وكلفة عدم تفعيل المركب الأمني لغرب المتوسط، وتأثيرهما الفعال على الأوضاع في ليبيا بداية، ثم انعكاسا، على المسارين مستقبلا.

إضافة إلى ذلك، تتطرق الدراسة بالبحث إلى نقاط تشمل الأوضاع في غرب المتوسط: حالة المسارين التكاملي والأمني وتأثيرهما على ليبيا، كلفة عدم تجسيد التكامل/الاندماج المغاربي، كلفة عدم تفعيل المركب الأمني لغرب المتوسط ثم في الأخير، الأوضاع في ليبيا ومستقبل المسارين التكاملي والأمني.

الكلمات المفتاحية: تجسيد التكامل/الاندماج المغاربي، تفعيل المركب الأمني لغرب المتوسط، الأوضاع في ليبيا، مستقبل المسارين التكاملي والأمني.

المقدمة

تعاني ليبيا، منذ 2011، بعد سقوط نظام القذافي، من معضلة أمنية عويصة ومحملة بالكثير من المخاطر على مستويين، أحدهما تكاملي اندماجي (المغرب الكبير) والآخر أمني (المركب الأمني لغرب المتوسط). من الطبيعي القول هنا، أن ثمة حقائق مصاحبة للتفاعلات التكاملية والأمنية في المنطقة والتي أثرت على مجريات إدارة الصراعات والأزمات فيها وهذه الحقائق لها صلة بالاستقطاب المفسر لحالة القوة والضعف وبالتالي، الاختلال الخارق في سلم القوى بين ضفتي المتوسط الغربي والمنعكس على تلك الحقائق، إدراكا وتفعيلا، وتلك الإدارة على حد سواء.

وعلى هذا، تتطرق الدراسة بالبحث إلى النقاط التالية:

- الأوضاع في غرب المتوسط: حالة المسارين التكاملي والأمني وتأثيرهما على ليبيا؛
- كلفة عدم تجسيد التكامل/الاندماج المغاربي؛
- كلفة عدم تفعيل المركب الأمني لغرب المتوسط؛
- الأوضاع في ليبيا ومستقبل المسارين التكاملي والأمني.

أولاً: الأوضاع في غرب المتوسط: حالة المسارين التكاملي والأمني

تعاني ليبيا، على غرار الدول التي عاشت ما يعرف بـ«الربيع العربي»، من تبعات التغيير الذي بدأ عفويا قبل أن تسارع الدول الغربية بذراعتها العسكري الناتو، إلى التدخل و قلب نتائج الصراع رأسا على عقب ليس لصالح المعارضة بل للفوضى مجسدة في الميليشيات والتقسيم على أسس عرقية و قبلية (انتهت إلى حكومتين و برلمانين ومخطط تقسيم فدرالي للتراب الليبي و إلى اتفاق- الصخيرات- برعاية أممية يفتح الباب لتدخل آخر بذريعة وصول «داعش» إلى غرب المتوسط).

يمكن القول، باعتبار المعطيات على أرض الواقع وبالرجوع إلى قراءة تحليلية لمجمل التفاعلات في المنطقة، أن الأوضاع في مساري التكامل والأمن في كل من المغرب الكبير وغرب المتوسط ساعدت، إلى حد بعيد، بل هيأت المناخ أيضا، لتحول مسار الصراع التغيير في ليبيا لتوجه صوب التدخل والانقلاب وإلى ما نشاهده عيانا اليوم، من دمار وتفرق واحتمالات تحول المنطقة بمجملها إلى سوريا جديدة أو عراق آخر.

عند النظر في معطيات الأوضاع في المنطقة المغاربية، فإننا نجد في بعض الدول الظواهر التالية:

1. بالرغم من توفر أسباب الانطلاقة الاقتصادية بتوفر التمويل الناتج عن استغلال موارد الطاقة فإننا، عند الاطلاع على جداول التصنيف للتنمية، التحديث والأوضاع الإنسانية -مؤشرات التنمية الإنسانية-، نقف على فشل لعملية التنمية على كل الأصعدة.

2. بالرجوع إلى تقارير المنظمات المهتمة بشؤون حقوق الإنسان، الحرية والديمقراطية، نجد أن بعض الدول المغاربية تأتي في المراتب الأخيرة لتلك المؤشرات بل وسيرها

عكس تيار التغيير العالمي الذي دخل «الموجة الرابعة» من الديمقراطية، بحيث لم تذق بعد طعم توفر ظروف العيش الكريم من مواطنة، احترام حقوق الإنسان وظروف مقبولة لاكتساب كفاف العيش.

3. تعيش ليبيا، على خلفية الخوف المتبادل بين السلطة والشعب حالة عسكرية لا مثيل لها إذ أنها، بتوفر الربيع سارعت إلى تمويل برامج تسليح كبيرة بالرغم من غياب أية مؤشرات لصراعات محتملة على الحدود وعلى المديين القصير والمتوسط، وهو التسليح الذي ارتد ليستخدم في الصراعات الداخلية حيث أبرزت الأزمة فيها حجم تلك العسكرية وكانت من تبعاتها الانقلاب في مالي (مارس 2012) ثم تحول المنطقة الصحراوية-الساحلية الشاسعة إلى ملاذ للجماعات الإرهابية وعلى رأسها التنظيم الداعشي الممتد من سوريا و العراق إلى المنطقة.

4. نتيجة لما سبق ذكره، فإن بعض دول المنطقة المغاربية أصبحت حاملة، ومنذ فترة طويلة (أنظر ترتيب المنطقة في تصنيف الدول الفاشلة في فترة العقد السابق فقط) لبذور الفشل، بقاءة للمؤشرات المعتمد عليها لقراءة أوضاعها، ثم تقرير درجة اقترابها/بعدها من حالة الفشل، وهو ما تحول مع توفر ظروف الصراعات والنزاعات، إلى حقائق استرعت الانتباه ثم استدعت التدخل تارة والوقوف إلى جانب الاستبداد والديكتاتورية تارة أخرى، بداعي الاستقرار وخوفا من انتشار الفوضى والاسلاماوية.

يمكننا من خلال ما سبق، الاطلاع على تبعات هذه الأوضاع على ما تشهده المنطقة حاليا وبخاصة الحالة الليبية، وهو ما يدفعنا إلى القول بأنها (الأوضاع) وليدة فشلين متزامنين أحدهما أمني (المركب الأمني لغرب المتوسط) و الآخر تكاملي (التكامل في المغرب الكبير).

تميزت التفاعلات في غرب المتوسط بخصائص يمكن الإشارة إليها في التالي:

1. اختلال توازن القوى: إن التفوق البارز للصفة الشمالية (الاتحاد الأوروبي أو القوس اللاتيني)، وعلى كافة الأصعدة، على حساب الضفة الجنوبية، يجعل التفاعل مستقطبا لصالحها.

2. نجاح الاندماج في الشمال وفشله في الجنوب: وهو ماثل للعيان من خلال مقارنة بسيطة بين مسارين تكامليين/اندماجين الأول منهما أنتج قطبا اقتصاديا (الاتحاد

الأوروبي) يزن زهاء ربع الاقتصاد العالمي والآخر (اتحاد المغرب العربي) المراوح لمكانه بل والمنهج للفشل يعرف باتفاقات الشراكة المختلة والموقعة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي (وهنا أوروبا تحترم مبادئها التي انطلقت منها في عام 1963، عندما وقعت اتفاقا للشراكة، وهي تعد سوقا أوروبية مشتركة، مع تركيا مضمون وصف آنذاك بأنه الأدنى المتاح باعتبار ظروف الفترة أي الحرب الباردة بحسابات أمنية خاصة).

3. استقطاب أمني (Polarisation sécuritaire): تشهد المنطقة ومنذ عقود، استقطابا أمنيا بإدراكات لا تأخذ في عين الاعتبار إلا هواجس الشمال الأمنية والتي تتغير بين الفينة والأخرى لكن بمضامين كلها تهديدات قادمة من الجنوب تحمل عنوانين بارزين هما: الهجرة غير الشرعية والاسلاماوية مع تغييب كامل للهواجس الجنوبية وهي: فشل مشاريع بناء بعض الدول، فشل التنمية إضافة إلى الاستبداد، غياب الديمقراطية وانتشار عدم احترام حقوق الإنسان بل والجرائم ضد الإنسانية من قبل أنظمة تسلطية.

4. مبادرات موجهة (Initiatives orientées): تولد عن تلك الإدراكات الأمنية المستقطبة لصالح دول الشمال مبادرات لإدارة تلك التهديدات و«التعاون» لاحتوائها، اتسمت كلها بأنها كانت مقترحة من دول الشمال (الحوار العربي-الأوروبي، مبادرة الشراكة المتوسطية في برشلونة، منتدى 5+5، الحوار المتوسطي مع حلف الناتو، الاتحاد من أجل المتوسط، سياسة الجوار الأوروبية) وهي كلها هندسة أوروبية خالصة ببرامج وجداول عمل موجهة لاحتواء الهواجس الأمنية الأوروبية/الأطلسية، أساسا.

بقراءة متأنية للأوضاع السابق ذكرها، يمكن القول، وبدون موارد، أن هندسة الفشل للمسار المغاربي وغياب التفاعل في المركب الأمني لغرب المتوسط عاملان كانا كفيلين بتوجيه المنطقة نحو إدامة الاستقطاب واتساع هوته بين الضفتين، حيث يمكن وصف الوضع بحالة الوجود الإرادي للمسارين والذي تقررته دول الشمال بالتعاون مع بعض النخب الحاكمة في الجنوب، التي تقوم بتأدية وظائف محددة تعينها دول الشمال على غرار محاربة الاسلاماوية والحد من الهجرة غير الشرعية، أي تحقيق معادلة: الاستقرار بالوضع القائم بدلا من التغيير المحفوف بمخاطر الفوضى (بالمفهوم الغربي أي تدفق اللاجئين وتمدد الاسلاماوية).

يمكن للناظر بروية إلى تلك الحقائق، التأكد من أن الأوضاع في ليبيا لم تكن وليدة حراك تم احتواؤه ثم تغيير مساره فقط، بل أن تلك الحقائق بتأثيراتها لا يمكن إلا أن توجد بيئة حاضنة للفشل تحتاج لفتيل يشعل (حراك سلمي، ثورة أو إرادة تغييرية ما) ليوجد النتائج التي نراها ماثلة أمامنا والتي امتد أثرها، مفجرا المنطقة بأكملها وفتاحا الباب أمام الانقلاب في مالي ثم توسيع دائرة التدخل الأطلسي، بذريعة ذلك التدخل، من ليبيا إلى مالي بل إلى منطقة الساحل برمتها.

بنفس تلك الروية، يمكن التوصل إلى أن الإدراكات الأمنية المبنية على أسس اختلالات القوة في الفضاء المتوسطي الغربي، أوجدت على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، إمكانية لرسكلة دورة الأزمات التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي من خلال الصراعات، وهو ما يمكن الغرب بقوته وبذراعه العسكري، حلف شمال الأطلسي، من رسم الفشل و توزيع الأدوار في فضاءات عدة، ثم اتخاذ الذرائع لإعمال تلك السياسات بالتدخل العسكري، أي الأمنة لقضايا بعينها (الهجرة السرية والاسلاموية) ثم تفعيل السياسات التي تليق بالموقف كما يتصوره ذلك الغرب و بالسلاح دائما.

بالنسبة للحالة الليبية، فإن الاستقطاب الذي صاحب علاقات «التعاون» و«الشراكة» في الفضاء المتوسطي الغربي لم يمكن أطرافا، مهتمة ومعنية بالشأن الليبي، وبصفة حيوية، من الانخراط لاحتواء تبعات الحراك في بداياته وتحويل مساره قبل أن ينفجر ويوجد تلك البيئة الحاضنة للتدخل الأطلسي بداية، ثم تمدده وصولا إلى انقلاب في دولة مالي بالسلاح المتدفق بكثرة من ليبيا (يقال بأن زهاء 3 ملايين قطعة سلاح خرجت من مخازن الثكنات العسكرية الليبية متراوحة بين السلاح الخفيف والثقيل بل و مئات الصواريخ ارض-جو سام الروسية) ومعه تدفق الآلاف من المرتزقة الذين كانوا يقاتلون في صفوف الجيش الليبي إلى تلك المنطقة الشاسعة للتحالف مع قاعدة المغرب الإسلامي وتشكيل تهديد آخر استدعى تمدا ذلك التدخل الأطلسي بقبعات عسكرية فرنسية، هذه المرة، في إطار عملية «سرفال».

يشكل إذن، الوضع العام لغرب المتوسط البيئة المثالية لظهور الفشل بكل أبعاده وهو ما يمكن توضيحه من خلال مسارين عاليي الكلفة بعدم تجسيدهما وهما المسار التكاملي («اتحاد المغرب العربي») والأمني (المركب الأمني لغرب المتوسط).

ثانياً: كلفة عدم تجسيد التكامل/الاندماج المغربي

أنشئ الاتحاد المغربي في نهاية ثمانينات القرن الماضي ولم تفعل البتة مؤسساته، فضلاً على أن يكون قد وصل إلى تحقيق نتيجة ما في مسار العملية المزدوجة التكاملية/الاندماجية. ويعود هذا الاستعصاء/الفشل إلى عوامل بعضها متعلق بالأوضاع المغربية وأخرى متصلة بإرادة الضفة الشمالية، بالاستمرار في التعامل مع المنطقة من منطلق الرؤية الاستعمارية البائدة بمضمون «فرق تسد» وتفعيل الرؤى القطرية الضيقة وإن بخسائر مثل التي سزاها بالنسبة لاتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من ناحية، وكلفة عدم تجسيد المنتظم التكاملي/الاندماجي المغربي، من ناحية أخرى.

تتفق النظريات المطورة لتفسير ما يحدث في العلاقات الدولية على أن المستقبل هو للكيانات الكبرى باعتبار اتجاه العالم نحو العولمة وهو المشاهد في فضاءات متقدمة اختارت أن تسير هذا الاتجاه على غرار «نافتا» (NAFTA) في شمال القارة الأمريكية بين عملاقي الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة و كندا) إلى جانب دولة صاعدة (المكسيك)، أو «المركوسور» (MERCUSOR) في جنوب نفس القارة بين اقتصادات صاعدة (البرازيل والأرجنتين، على وجه الخصوص).

وبالرغم من اقتناع النخب الحاكمة في دول الجنوب بنجاعة هذا الحل في مواجهة تيار العولمة والتكامل الجارفين، إلا أن الإرادة السياسية القطرية تغلبت على تلك الحقائق مفضلة الخسائر الكبيرة على خيار التنازل على جزء من السيادة بفوائد مرتجاة تغير من شكل التفاعلات في العلاقات الدولية، إذ تصبح بين كيانات متوازنة نوعاً ما عوض أن تتم بين أقطاب كبيرة جداً ودول قطرية لا تملك إلا الرضوخ أمام التيارين المذكورين أعلاه.

بالعودة إلى «اتحاد المغرب العربي»، فإن البنك الدولي هو الذي كشف عن خسائر عدم تجسيد المنتظم المغربي وبخاصة أن ذلك التاريخ تزامن مع تحليلين بارزين، الأول له صلة ببدء العمل باتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والثاني له علاقة ب بروز النتائج السلبية لاتفاقي الشراكة الموقعين بين جاري الجزائر، الشرقي (تونس) والغربي (المغرب).

تحدث البنك الدولي عن خسائر كبيرة للمنتظم المغربي غير المجسد بالنسبة لاقتصادات المنطقة برمتها وبخاصة لاقتصادي «القاطرة» وهما المغرب والجزائر. تتمثل

تلك الخسائر بالأرقام، في نسب نمو قد تصل إلى 3 % ومداخيل للاقتصادات القومية تناهز الـ15 مليار دولار أي ما يمكن من إيجاد 100 ألف فرصة عمل لسوق تعاني أصلا من غياب إمكانية الاستيعاب لها في مجتمعات 70 % من سكانها بأعمار تقل عن 30 سنة.

بالنظر إلى تلك الحقائق، كيف يمكن لدول المنتظم التغاضي عن مشاكلها الاقتصادية والتي ازدادت سوءا بخيار التوقيع على اتفاق شراكة بدون قراءة لمنظومة المكاسب والخسائر التي تتعامل بها الدول في العلاقات الدولية؟ إنها الرؤية القطرية والتعامل وفق المعادلة التي سبق الإشارة إليها أعلاه، إضافة إلى عوامل أخرى يمكن إيرادها في التالي:

1. الجزائر والمغرب (دول القاطرة)

تشير النظريات التي سعت لتفسير المناحي الوظيفية في مشاريع التكامل والاندماج الناجحة في العلاقات الدولية إلى وجوب توفر عامل «الدول القاطرة» أي تلك التي يجب أن تدير العملية التكاملية وتسير بها إلى الأمام على غرار دور ألمانيا وفرنسا في تجربة الاتحاد الأوروبي، دور الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لتجربة «نافتا» أو البرازيل والأرجنتين بالنسبة لتجربة «المركوسور».

وعندما ننظر في الإمكانيات التي يمكن للبلدين أن تعبئها، عسكرية واقتصادية على حد سواء، فإن الدور المنوط بهما لا يرقى إلى تلك الإمكانيات من أجل تحقيق وحدة مغاربية بالمقارنة مع التجربة الناجحة في الاتحاد الأوروبي.

نتيجة لما سبق، يمكن القول أن المكاسب التي يمكن جنيها من التعاون بين البلدين أفضل من انفراد المغرب بسياسات لا تخدم المصالح العامة لدول المنطقة وخاصة مع طبيعة التهديدات ونتائجها الوخيمة على المدين القصير والمتوسط على المنطقة ككل، إذا لم تعد المغرب النظر في سياساتها ولم تتحرك الدول الأخرى لتدارك ما فاتها ليكونوا الدفاع المشترك عن منطقة كبيرة ذات مستقبل واعد في إعادة رسم صورة التوازن مع الاتحاد الأوروبي المترنح ولما لا الطموح للعب دور المناولة الإقليمية عوض ترك المنطقة لقمة سائغة لتدخلات خارجية على غرار ليبيا.

2. فشل مشاريع بناء الدولة والتنمية في المغرب الكبير

تدل الحقائق المستقاة من تقارير محلية للبلدان المغاربية أو تلك المنشورة في الغرب (منظمات دولية و مؤسسات مالية) على الفشل في مشروعين هامين انطلقا مع نيل دول المنطقة للاستقلال ولم يتحققا إلى الآن، إذ أن الدول لم تبنى بعد كما أن التنمية لم تتحقق البتة بالرغم من توفر إمكانيات تجسيد المشروعين معا بإتباع منهجية أثبتت نجاعتها في فضاءات أخرى، وبخاصة في آسيا حيث وصلت دول بحجم الدول المغاربية إلى مراتب متقدمة في الاقتصاد العالمي على غرار النمرور الآسيوية: اندونيسيا، كوريا الجنوبية و ماليزيا.

ما زالت بعض الدول المغاربية، تراوح مكانها في مشروع بني الدولة والتنمية، أي أنها ما زالت هشة مؤسساتيا، كما أن اقتصاداتها ما زالت مهمشة إقليميا وعالميا وهو ما تؤكده، سنة بعد أخرى، المراتب المتدنية في تصنيف «الدول الفاشلة» التي تأخذ في عين الاعتبار جملة من المؤشرات: أمنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، لتقرير تلك المراتب.

و بالرجوع إلى النظريات المفسرة لنجاحات التجارب التكاملية، فإن النجاح المحتمل يعتمد على جملة معطيات على رأسها «قاطرة» مستقرة ومتطورة تكون المثل الذي يحتذى به والمراد الوصول إليه لجني «مكاسب» خوض التجربة التكاملية.

3. إشكالية الولاء القطري

تؤكد ذات الدراسات المشار إليها على أهمية توفر عامل حيوي يتمثل في إدراك النخب الحاكمة والشعوب على حد سواء، في بيئات ديمقراطية متفتحة، لوجوب نقل الولاء من الكيان الأصغر (الدولة) إلى الكيان الأكبر (الكيان التكاملي) في مسار متواصل ينطلق بالمشاريع الاقتصادية، (الاقتصادات، التشريعات) ثم مسائل الدفاع والسياسة الخارجية، نهاية عند اكتمال خطوات تجسيد المنتظم الاندماجي.

ويعتبر هذا المعطى من أهم الخطوات الواجب تجسيدها لتحقيق السير نحو الكيان التكاملي وهو ما لم يتوفر إلى الآن، في فضاءنا المغاربي عموما. كيف لذلك الولاء الأكبر أن يتحقق ؟

نظرا لما سبق ذكره، فإن كلفة عدم تجسيد المنتظم المغاربي، كانت ثقيلة على التفاعلات البينية، من ناحية، والتفاعلات مع الجوار الإقليمي والعالمي، من ناحية أخرى، أفضت إلى الصراعات التي نراها ماثلة أمامنا وممانعة من تفعيل المنتظم، ومنها الصراع في ليبيا الذي أدخل معطيات محتملة في المنطقة تضاد المسار التكاملي، وهي:

1. التجزئة عوض التكامل بمشروع الدستور الفدرالي؛
2. التقسيم إلى مناطق ستصبح دويلات على غرار ما هو واقع الآن في العراق وتجسد فعليا في السودان منذ سنوات فقط؛
3. ظهور عوامل العرقية والقبلية في فضاء يتسم بالتجانس الاجتماعي وبالوحدة المذهبية (سنة وعلى المذهب المالكي)؛
4. احتمال التدخل الأجنبي.

تدل النقاط الثلاثة السابقة على مدى هشاشة الوضع في الفضاء الجيو-سياسي للمنطقة والذي كانت لها انعكاسات على الوضع في ليبيا، إذ أن عدم تجسيد الاتحاد المغاربي كان من أهم العوامل التي سهلت عملية التدخل الأطلسي، حيث ساهم في تسهيل عملية السقوط وبالتالي، انتشار الذعر من كون ذلك مدعاة لانعكاسات متتالية على شكل سقوط حجر من الدومينو مع توالي سقوط الأحجار الأخرى.

تجسد تضافر تلك العوامل مع نتيجتها الحتمية، عدم إمكانية منع التدخل أو سقوط نظام القذافي، في بروز ظواهر خطيرة على الفضاء المغاربي وجوارها الإقليمي الساحلي-الصحراوي، وهي:

1. ظهور متزايد للأسلحة الثقيلة في المنطقة؛
2. تزايد ظهور الجماعات الإرهابية والإجرامية على خلفية تمدد المناطق الرمادية؛
3. تحول المنطقة إلى ملاذ «آمن» للجماعات الإرهابية واحتمالات نشوب حروب بينها («قاعدة المغرب الإسلامي» وغريماتها «الدولة الإسلامية» إلى جانب «بوكو حرام»).

ثالثاً: كلفة عدم تفعيل المركب الأمني لغرب المتوسط

تنتهي الدول الواقعة في غرب المتوسط (القوس اللاتيني شمالاً ودول المغرب الكبير جنوباً امتداداً إلى منطقة الساحل) إلى فضاء متصل جغرافياً وتتميز باهتمامات إستراتيجية مشتركة، إذ أن ما يحدق بجزء من الفضاء يكون مهدداً للجزء المواجه أو المقابل له وهو ما يؤدي إلى وحدة الرؤية- نظرياً- في الإدراكات الأمنية للتهديدات وكيفية احتوائها من كل الأطراف المشكلة للفضاء الجيوسياسي لغرب المتوسط.

1. هندسة المبادرات: مضامين مستقطبة وإدارة موجهة

بالنظر إلى مجمل تلك المبادرات، يمكن القول بأنها لم تكن البتة من اقتراح دول الجنوب بل هي، بصورة تكاد تكون خالصة، من اقتراح، تسيير وإدارة دول الضفة الشمالية، مما يعني أن ثمة ترجمة فعلية لسلم القوى المختل لصالح دول الضفة الشمالية وبالتالي، فإن ما يؤخذ بعين الاعتبار في تلك الهندسة هو اهتمامات، أولويات ورؤى المقترح الأقوى في المعادلة. و للنظر في مثالين اثنين هما المنتدى المعروف بـ«5+5» و«الاتحاد من أجل المتوسط»، لنقف على صدق ما تم التطرق إليه أعلاه.

تشترك المبادرتان في كونهما مقترحتين من قبل دول الضفة الشمالية في إطار تفعيل العلاقات مع دول الجنوب ولذلك فهما لم تصبحا إطارين اتفاقين بمؤسسات بل بقيتا على شكل منتدى بالنسبة للأول وجسم بدون مضمون بالنسبة للثاني بسبب الحرب على غزة سنة 2008-2009 والتي انحازت فرنسا فيها (صاحبة اقتراح الاتحاد المتوسطي) لصالح الكيان الصهيوني دون الاكتراث ولو للحظة بحقائق الصراع العربي-الإسرائيلي وحجم المعاناة التي يكابدها الفلسطينيون من قبل جيش وساسة الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين.

بالنظر إلى تلك المبادرتين والتعرف على الجهة المقترحة، المسيرة والمديرة لهما، نقف على حقيقة أن ثمة توافقاً بين تلك المعطيات والاختلال الذي يمثله سلم القوى في الفضاء المتوسطي وهو ما يؤدي بنا إلى القول أن الإدراك للتهديدات إنما يتم وفق منطق مصالح جهة دون أخرى، أي أن الاستقطاب هو سمة تلك المبادرات التي من المفروض أن تجعل من الفضاء المتوسطي مركباً آمناً باهتمامات وأولويات أمنية موحدة، موجهة لشراكة فعلية وفاعلة بين مجمل الأطراف. لكن الحقيقة أن الهندسة الفعلية لتلك

الإدراكات الأمنية إما تتم وفق رؤية مضمونها مستقطب، وموجه لصالح الطرف الأثقل في المعادلة اقتصاديا وعسكريا بفضل الذراع الأطلسي الذي تنتمي إليه دول القوس اللاتيني الذي يفعل تلك المبادرات ويواجه بها دول الضفة الجنوبية المغربية والساحلية-الصحراوية، على حد سواء.

2. انعكاسات عدم تفعيل المركب الأمني لغرب المتوسط: فشل في الجنوب وإصرار على الاستقطاب في الشمال

ساهمت العوامل المذكورة سابقا في انتشار الفشل في الفضاء المغاربي والساحلي-الصحراوي وهو ما أضعف الفضاء الأكبر لغرب المتوسط برمته وجعل منه فضاء غير مستقر وقابل للانفجار بين لحظة وأخرى، وهو ما استدعى عسكرة أكبر وتدخل عسكري أطلسي بل وأبرز الحاجة إلى اهتمام أمريكي بإنشائها لما يعرف بـ"أفريكوم" في إطار إدراك بمخاطر ذات خصوصية في المواجهة لمنطقة ذات تهديدات حالية ومستقبلية كبيرة جدا.

سبق الإشارة إلى ظاهرتي «الفشل» المصاحبة لفضاء الضفة الجنوبية للمتوسط بازدياد درجة الاستقطاب القادم من الضفة الشمالية، بسبب الاختلال المتواصل لموازين القوى في غرب المتوسط بين الضفتين. ويمكن إرجاع هذا الترافق بين الظاهرتين إلى عدم تجسيد المركب الأمني لغرب المتوسط على نفس مستوى السليبيات التي تحدثنا عليها بشأن كلفة عدم تجسيد المنتظم التكاملي المغاربي على المغرب الكبير وعلى المنطقة الساحلية-الصحراوية.

تتمثل عملية عدم التجسيد الفعلي للمركب الأمني لغرب المتوسط على مستويين: مستوى الإدراك ومستوى التفاعل.

مستوى الإدراك: سلم القوى والمنظومة الإدراكية

تقوم أسس الأمن على عملية معقدة مترتبة في الحدوث قصد فهم واقعة ما وإعمال التفكير في القرار المناسب بشأنها ولعل الإدراك هو أولى خطوات ذلك العمل المعقد والشاق في العملية الأمنية. بالنسبة لهذا المستوى في الفضاء غرب المتوسطي، فإن ما يبرز هو العلاقة بين التهديدات، تشكيلها، ترتيب أولوياتها ثم التعامل معها وسلم القوى أي الجهة التي تكتسب أسباب القوة في الفضاء غرب المتوسطي والذي يميل،

وفق كل المعطيات، لصالح الجهة الشمالية بما يضمن لها هندسة عملية الإدراك وفق مصالحها وعقيدتها الأمنية دون الأخذ بعين الاعتبار الإدراك المقابل للصفة الجنوبية، مما يعني أن الرؤية الشمالية هي الأولى بالاعتبار وبالتالي، فالأمن يدور حيث تدور تلك الإدراكات: فهما، رسماً وتعاملاً.

عند النظر في الهواجس الأمنية للصفة الشمالية، فإننا نجد لها منصبة على تهديدات قادمة من الضفة الجنوبية وعنوانيها الرئيسيين هما: الهجرة غير الشرعية والظاهرة الإسلامية. وبالرغم من محاولة دول الجنوب، في أطر ضيقة، اقتراح منظومة إدراكية أخرى تأخذ بعين الاعتبار هواجس التنمية والعوامل المغذية للظاهرتين المذكورتين، أي التخلف الاقتصادي، طالبة المساعدات ومستدعية للاستثمارات الموجهة للتنمية والفاخرة لأبواب التشغيل، إلا أن دول الشمال أصرت دائماً، على فرض منظومتها الإدراكية دون غيرها مما استوجب، في هذا المقام، تفاعلاً من خلال المبادرات المستقطبة والموجهة على خلفية مسلمة إستراتيجية: فرض معادلة تعامل تتم وفق معادلة القوة ليس إلا.

مستوى التفاعل: المبادرات وتكريس معادلة القوة

مما سبق، فإننا ندرك فحوى تعدد المبادرات ومضامينها لكن باقتراح أوروبي خالص و «املاءات» بالقبول مقابل جذب الاستثمارات في إطار أعمال اتفاقات مكرسة، هي الأخرى، للمعادلة الواقعية: معادلة اختلال القوة بين الضفتين.

جاءت المبادرات المقترحة بمنطق واحد هو تكريس التعامل وفق معادلة القوة بمعاملة واقعية: هندسة للمبادرة، عرضها على دول الجنوب، الإعلان على أنها «للتعاون» و «الشراكة» لكن بإتباع لمنهجية العرض بمضمون و «تغليب» أوروبيين خالصين، أي:

منظومة إدراكية مستقطبة وموجهة + تفعيل على أرض الواقع وفق مصالح محددة = عدم تفعيل للمركب الأمني لغرب المتوسط

بل وبرامج محددة سلفاً، على غرار ما جرى، وما زال يجري، في مبادرتي 5+5 وسياسة الجوار الأوروبية فضلاً عن المبادرات الأخرى التي لم يكتب لها النجاح وبقيت تراوح مكانها مثل: مسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطة، الاتحاد من أجل المتوسط والحوار المتوسطي مع حلف شمال الأطلسي، الذراع العسكري للاتحاد الأوروبي أو أيضاً،

اتفاقات الشراكة التي سبق الحديث عنها أعلاه والتي ما زالت قيد التقييم كونها أبرزت الوجه الحقيقي للتعامل مع «شركاء» الجنوب، متفرقين وضعفاء.

ولذلك، تكون الفرصة قد ضاعت أيضا على هذا المستوى إذ أن عدم تفعيل المركب الأمني لغرب المتوسط جلب، مع الصراع على الحكم في ليبيا بعد سقوط القذافي والوضع في مالي، عوامل الفشل بكل أبعاده: فشل في فهم ما يجري، فشل في توقع تبعات ما يحدث، فشل في التعامل وفق منظومة إدراكية موحدة في إطار شراكة فعلية بين الضفتين، وبالتالي، فشل في احتواء انعكاسات «استدعاش» ليبيا واتساع رقعة المساحة الجغرافية التي تتحكم فيها الجماعات الإرهابية سواء من القاعدة أو من «داعش» و«بوكو حرام» المتحالفتين.

رابعاً: الأوضاع في ليبيا ومستقبل المسارين التكاملي والأمني

من الصعوبة بمكان التطرق لمستقبل فضاء بمساريه المذكورين وبخاصة بعد التأكيد السابق بأن الفضاء برمته وليد تصورات وتفاعلات موجهة ومستقطبة على أساس الاختلال البين في موازين القوة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، لكن وبالارتكاز على سيناريوهات معينة، يمكن التطرق للمشاهد المستقبلية التالية: تشاؤمي، تفاؤلي ومركب.

السيناريو التشاؤمي: مؤشرات سلبية في حركية مستقبلية

من الطبيعي القول بأن مسارات التفاعل في الفضاء المتوسطي الغربي على المستويين الأمني (المركب الأمني) والتكاملي (اتحاد المغرب العربي)، والحقائق السلبية المشار إليها في النقاط السابقة، لا يمكن إلا أن تتولد عنها مشاهد تشاؤمية على المدى القصير والمتوسط (إلى حدود 2030-2035).

تشير الأرقام الواردة في تقارير المنظمات الدولية بأن فارق القوة بين الضفتين الشمالية والجنوبية سيزداد ليتعمق أكثر في السنوات المقبلة، صانعة مشاهد النجاح هناك وأخرى للفشل هنا، مما يعني بقاء أسس التفاعل المختل على حاله وبالتالي، مستويي الاستقطاب والتوجيه في أيدي الضفة الشمالية وبصفة خالصة.

طبعا وفي هذا المجال، لا يمكن إغفال حقيقة أن الضعف الهيكلي للضفة الجنوبية للمتوسط، يساهم في إدامة السيطرة/الهيمنة الغربية (سواء في ظل الرؤية للسيطرة/

الهيمنة عبر الأداة الصلبة: حلف شمال الأطلسي أو في ظل رؤيتها من خلال الأداة الصلبة و/أو اللينة للاتحاد الأوروبي أو الأطراف الرئيسية في معادلة القوة لمواجهة للصفة الجنوبية أو ما يعرف بالفضاء اللاتيني الأوروبي والذي تشترك فيه فرنسا، إيطاليا، البرتغال، أسبانيا). وتتجلى مؤشرات الضعف الهيكلي في استمرار، توقف طموحات القوة لدى الأطراف الفاعلة في النظام الإقليمي المغاربي-الساحلي خاصة (موضوع المبادرات الأمنية) مما يمكن لاستمرار الاستقطاب من قبل قوى الضفة الشمالية وخاصة في المجال الأمني مرفوقا باستمرار فشل المسار التكاملي المغاربي بانعكاساته الأمنية-الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

وتزداد تلك الجرعة التشاؤمية بالتأكيد على هذا، لأن السياق المسلكي في فرض الهيمنة من جانب هندسة المبادرات، يؤشر إلى أن الغرب (الولايات المتحدة وحلفائها -دول الاتحاد الأوروبي- في حلف شمال الأطلسي)، يسعى من خلال ذلك كله إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الحفاظ الدائم على تفوق الكيان الصهيوني سواء في القوة الصلبة أو اللينة وذلك على جميع الأطراف العربية؛

2. احتواء أية تهديدات قد تبرز في الفضاء الأورو- متوسطي لها علاقة بمصادر يدرك الغرب أنها «مهددة لمصالحه ولأمنه»، بل والعمل على تجنب أية محاولة لبروز طموح للهيمنة الإقليمية أو يسمح للاسلاموية بتشكيل التهديد الفعلي، وفق إدراكات الأطراف الغربية؛

3. العمل على بقاء الأنظمة «الصديقة» في المنطقة في إطار منطق الاستقرار مقابل التأمين للفضاء المتوسطي.

إبرازا للتأثيرات السلبية التي تمارسها المؤشرات المذكورة على مستقبل الوضع في ليبيا وفي الفضاء المتوسطي الغربي عموما، يمكن إيراد المثل التالي للفاعلين فوق وتحت الدولة في ذلك الفضاء (وخاصة في المنطقة الساحلية-الصحراوية) وكيفية لعبها على وتر تلك السلبيات للتأثير على المنطقة كلها راهنا ومستقبلا.

تنتشر على طول المنطقة وعرضها جماعات إرهابية عابرة للحدود متحالفة مع جماعات إجرامية واسعة النشاط (سلاح، مخدرات، تهريب، الخ...)، تعمل كلاهما

على توسيع رقعة الفشل لتزامن وجود عاملي الإرهاب والإجرام مع وجود ما يعرف بالمناطق الرمادية (التي تغيب عنها سلطات الدولة).

بالنسبة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود يمكن الإشارة إلى «قاعدة المغرب الإسلامي» و «داعش» (في جنوب ليبيا) إضافة إلى جماعة «بوكو حرام» المنتشرة في نيجيريا وشمال الكاميرون والمتحالفة، حديثا، مع «تنظيم الدولة الإسلامية».

أما الفاعلون تحت الدولة في بعض الدول كليبيا والنيجر...، فيمكن الإشارة هنا، إلى القبيلة والأعراق المختلفة التواقعة إلى التجمع في كيانات تحميها من الحكم المركزي من ناحية، ومن التوجهات المعلومة المذبية للهويات المحلية، وفق ما يرونه ويعبرون عنه من خلال فعالياتهم للاستقلال/الانفصال أو على أقل تقدير، التقليل من الانعكاسات المنجزة عن المركزية و/أو العوامة.

يركز الجدول التالي على الكيانات الجديدة التي تتقاطع مطالبها مع التوجهات الصراعية في المنطقة الصحراوية-الساحلية:

الفاعل	طبيعته (عابر للحدود أو تحت الدولة)	طبيعة التأثير المحتمل أن يمارسه على الدولة الوطنية في المنطقة الصحراوية-الساحلية
الناثو (من خلال التدخل في ليبيا، وفرنسا-العضو في الحلف-من خلال التدخل في شمال مالي)	عابر للحدود ومرشح للبقاء مطولا بالنظر إلى المصالح المبررات تحقيقها	إرساء الوجود من خلال قواعد عسكرية دائمة بعناد عسكري متطور لتعقب الجماعات الإرهابية، بصفة خاصة.
عرب المحاميد (ليبيا، السودان والنيجر)	قبائل عربية أي فواعل محلية	طموحات متشابهة تواقفة لتحقيق الاستقلال عبر الانفصال وتجسيد الكيانات الصغرى ذات التأثير المؤكد على أمن واستقرار المنطقة برمتها
الطوارق	قبائل	تواقفة للاستقلال من خلال الانفصال وبتأثير مشابه لتأثير عرب المحاميد
العرب الحسانيين الموريتانيون	قبائل عربية منتشرة في موريتانيا	قبائل متصارعة مع قبائل زنجية وافريقية تواقفة أيضا للانفصال
القاعدة في المغرب الإسلامي داعش بوكو حرام	جماعات إرهابية عابرة للحدود	تهدف إلى تقويض أركان الدولة المركزية ونشر الفوضى وهي تنتظر المدد من وسائل متعددة: الاختطاف للحصول على الفدية، الفوضى للحصول على السـلاح والرجال باحتمال لجوء الآلاف من شباب «داعش» القادمين من العراق وسوريا وبخاصة شباب المغرب العربي العائدين من ساحات القتال (يقارب عددهم 5.000)
جماعات الإجرام، التهريب والمخدرات	جماعات عابرة للحدود	مصلحتها في بقاء «المناطق الرمادية» التي تسمح باستمرار تدفق الأموال إليهم وخاصة بتحالفهم مع الجماعات الإرهابية المنتشرة في الساحل

يشير الجدول إلى فواعل تواقعة جميعها لتقويض أركان منظومة الدولة في المنطقة، مما يفتح الباب أمام تفكير استراتيجي عميق يحول دون ذلك وهو ما يمكن القيام به في إطار جماعي ولعل تحركات دول المنطقة (كما سئرى في السيناريو الثالث من المحور التالي) يشكل نواة ذلك التفكير ومناطق التغيير الحيوي للحوول (للعمل على عدم) دون بروز كيانات صغيرة تزيد من معاناة المنطقة أمنيا، على وجه الخصوص.

السيناريو التفاؤلي: العولمة وحركية المستقبل لتغيير مسارات (اتجاه)

المسارين

ما هي المنهجية التي يمكن إتباعها لاستخراج مسارات تغيير من التوجهات السلبية المستقبلية التي تفرضها الحقائق التي تم الإشارة إليها أعلاه والمرجحة لمستقبل بمشاهد كارثية على الفضاء المتوسطي الغربي بمساريه الأمني والتكاملي؟

تحتاج الإجابة على هذا السؤال إلى التأكيد على أن ثمة أحداثا كبرى غيرت مجرى التاريخ كان مبدؤها تفاصيل لم تتحدد معالمها عند قراءتها بوتيرة تسارعية مرئية، ولكنها بعد سنوات مخاض عسيرة، تولد عنها مشهد بل مشاهد صنعت الفارق وعكست المسارات التشاؤمية رأسا على عقب.

بالنسبة لمنطقة غرب المتوسط، يمكن الاعتماد على أزمات الشمال الاقتصادية والديمقراطية، بصفة خاصة، ثم النجاح (النسبي) للنموذج الديمقراطي التونسي، لبناء رؤية تفاؤلية للفضاء المتوسطي الغربي مستقبلا.

تعيش أوروبا، وبخاصة دول القوس اللاتيني، أزمات خانقة على المستوى الاقتصادي، بمعدلات بطالة مرتفعة وبنسب نمو سلبية على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في 2007-2008 ممتدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

أبرزت تلك الأزمة الاقتصادية في تلك الدول على أن ثمة إمكانية للانخراط فيها لتغيير مسار الاختلال في موازين القوة مستقبلا وذلك بالاعتماد، بصفة خاصة، على عوامل جاذبة للاستثمار في الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي مرتكزة على معطيات: توفر الأيدي العاملة الكفوة، توفر مصادر الطاقة التقليدية منها والخضراء، القرب الجغرافي، عامل الجذب الاجتماعي للعدد الهائل للمهاجرين المغاربة الموجودين في دول القوس اللاتيني.

أوجدت العولمة تنافسية حادة بين فاعليها الكبار (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا وحلفاؤها في «البريكس»، اليابان) وقد ارتكزت تلك التنافسية على توسيع مناطق النفوذ للتموقع والتي أصبحت «تعرض خدماتها» جذبا للاستثمارات بهريق المعطيات المشار إليها أعلاه وهي الفرصة التي تتوفر عليها الضفة الجنوبية الآن للظفر بلعب دور الموازن بين تلك التنافسات ربعا لمعركة المستقبل: تبوء مكانة راقية في سلم القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي.

لم يكن احد يتوقع أن تشير مؤسسة بحجم «البنك الدولي» إلى كلفة عدم تجسيد «الاتحاد المغاربي» ولعل ذلك مدعاة للتفكير في أن الفرصة المستقبلية الآن بين أيدي الدول المغاربية لتجسيد ذلك المسار التكاملي والتأثير به على مجمل الفضاء المتوسطي الغربي ولما لا على المستوى العالمي.

يشكل المعطى الديمغرافي بابا آخر للسيناريو التفاؤلي، إذ أن المعطيات تؤكد صورة المشهد السكاني في الفضاء المتوسطي الغربي، بشمال يشيخ ويتناقص عدد سكانه وبجنوب بدنياميكية سكانية كبيرة إحدى سماتها الرئيسة نسبة الشباب دون 30 سنة والتي تناهز ثلثي عدد السكان الإجمالي.

وقد أظهرت أزمة اللاجئين في صيف 2015 منطق دول الشمال في التعامل مع المعطى الديمغرافي بإصرار ألمانيا على استقبال عدد اكبر من هؤلاء قصد موازنة معادلة التكاثر السكاني التي ستؤثر على مستقبل الاقتصاد الألماني إن لم يتم معالجتها بسرعة.

بالاعتماد إذن، على مكاسب المعطيين الاقتصادي (جذب الاستثمارات بالمعطيات الايجابية التي تتوفر عليها الفضاء المغاربي) والديمغرافي، يمكن الانطلاق لبناء مشهد مستقبلي يزداد قوة بإدراك النخب الحاكمة في المغرب الكبير بحجم الفوائد المرجوة إذا تمت الاستفادة من تلك المعطيات في إطار جماعي بوتيرة ومنهجية سير متناسقتين.

كما يمكن الارتكاز، هنا أيضا، على معطى الفشل لاتفاقات الشراكة الموقعة بمنطق انفرادي مع الاتحاد الأوروبي لبناء تصور لفوائد العمل الجماعي والاستثمار في الفرص التي تمنحها المعطيات الاقتصادية والديمغرافية قصد فرض واقع تعاملات جديدة ستوجد معادلة توازنات جديدة بنتائج كبيرة على مستويي الاستقطاب والتوجيه الذين كانا لصالح الضفة الشمالية ليصبحا، على أقل تقدير، أقل استقطابا واقل توجيها على المدى المتوسط، في حدود 2030-2035، في طريقها للتوازن.

تؤثر تلك السيناريوهات على مستقبل الوضع في ليبيا لأنها بين احتمالين أحدهما سلبي قد يدفع ليبيا نحو أتون الحرب الأهلية والتقسيم، بل والصوملة مع ما في ذلك من انعكاسات على الفضاء المتوسطي برمته والآخر إيجابي قد يسمح لليبيا بتجنب الحرب الأهلية ومشاريع التقسيم ويمكنها من إعادة الاعمار في إطار مغاري أوسع ينبذ تلك المشاريع التقسيمية (الفدرالية).

السيناريو المركب: توفر مؤشرات الانخراط في مستقبل واعد لغرب المتوسط قاطبة

حتى نكون واقعيين، وقصد اقتراح مشهد(مشاهد) مقبول للقراءة المستقبلية لمستقبل المسارين الأمني والتكاملي في فضاء غرب المتوسط، فإننا سنوازن بين النظرتين التشاؤمية والتفاؤلية مرجحين أن تستمر العلاقات الاستقطابية والموجهة لصالح الطرف الأقوى في العلاقة التفاعلية بين صفتي ذات الفضاء، لكن بوتيرة متناقصة متجهة نحو معادلة أقل في التأثير بحافز المعطيات الاقتصادية والديمغرافية المتغيرة ومدفوعة بحاجة التنافس المعولم بين أقطاب العالم القوية إلى فرض العمل التكاملي المغاري والذي يكون قد انطلق بفعل تأثير حقيقتين: فشل اتفاقات الشراكة الموقعة بمنطق انفرادي وفرص الجذب الاستثماري المجسد في مشاريع المركبات (السيارات) الفرنسية، بصفة خاصة، في شرق المغرب وغرب الجزائر.

تشير الحقيقتان المذكورتان، بمنطق العولمة، إلى الحاجة إلى مناطق تنافس اقتصادية بغية إنقاص حجم مساحة الفشل بالنظر إلى تبعاته الأمنية (التهديدات وتمدداتها)، الاقتصادية (انتشار فشل مشاريع التنمية وانتشار مناطق رمادية وملاذ للجماعات الإرهابية والإجرامية) والاجتماعية (جحافل اللاجئين وكلفتها الأمنية والاقتصادية، على وجه الخصوص).

يضاف إلى ما ذكر سابقا تحدي الطاقة المستقبلية والتي برز، من بين الحلول المقترحة لرفعه، الحل المغاري من خلال الطاقة الشمسية مجسدة في نموذج ناجح نظريا وممكن التجسيد فعليا وهو «مشروع ديزرتك» لتصدير الطاقة الشمسية من الجنوب الشرقي للجزائر إلى أوروبا عبر شبكة معقدة لكنها دائمة العمل ومحقة للبلاد مداخل ثابتة زيادة على ما توفره من مدخلات للتوظيف وتجسيد لعشرات المشاريع في أفق تغيير معالم البيئة الجغرافية الصحراوية.

يمكن لمشروع مثل هذا توسيعه ليصبح نواة تغيير البيئة الساحلية-الصحراوية من بيئة خطيرة أمنيا إلى بيئة سيعمل الغرب على تمكين حكومات الضفة الجنوبية من أدوات تطويرها والحفاظ عليها كونها موطن «الأمن الطاقوي» الأوروبي مستقبلا.

يفترض إيجاد ذلك الواقع بالمنطق المعولم فتح الباب واسعا أمام ميلاد فرص لتغيير طريقة التفاعل على مستوى المسارين الأمني والتكاملي وامتداد انعكاس ذلك على الوضع المستقبلي لليبيا والمنطقة الساحلية-الصحراوية، الامتداد الجيو-سياسي للفضاء المغاربي جنوبا.

الخاتمة

ظهر من خلال ما تقدم الارتباط الشديد بين الأوضاع في ليبيا وأوضاع كل من المسارين الأمني والتكاملي في الفضاء المتوسطي الغربي والمغرب الكبير، على التوالي. مما يفترض أن أي حل للوضع الليبي يحتاج إلى فهم تلك الأوضاع، من ناحية، وتغيير مسار كلفة عدم تجسيد التكامل في المغرب الكبير وعدم تفعيل الشراكة الأمنية في المركب الأمني لغرب المتوسط، من ناحية أخرى.

ويتجه ذلك التغيير لمسار الكلفتين العمل على تشخيص أسباب عدم تجسيدهما للتعرف على كلفة ذلك إضافة إلى تأثيرهما على الوضع الليبي، على وجه الخصوص، واحتمال تمدد ذلك الأثر إلى أوضاع أكثر مأساوية في المغرب الكبير أو في المنطقة الساحلية-الصحراوية.

يعتمد، نتيجة لذلك، استشراف مستقبل تلك الأوضاع على القراءة الجيدة لكثير من المعطيات تشكل مجتمعة عوامل الرهانات المستقبلية أيا كان توجهها: الفشل، النجاح أو الترجيح الواقعي لمسار سيتغير حتما لكن بوجود إرادة القفز إلى الأمام وبشكل مجتمعي (مشارك بين النخب والمجتمعات المدنية) وفي إطار جيو-سياسي متوازن حقيقة وعلى كافة الأصعدة.

من الجدير هنا، الإشارة إلى أن المغرب الكبير وعموما فضاء غرب المتوسط، بالرغم من سلبات الأوضاع، إلا أن العولمة الجارفة ومخاطر انعكاسات الحالة الليبية المحدقة بالجميع، ستوفر جميعها ظروفًا لمستقبل حيوي للجميع وبتفكير «تعاضدي» حتمي على خلفية مساعدة للضفة الجنوبية على تجاوز ظروف الفشل الحقيقية والمحتملة وهو ما سيشكل فرصة ربح معارك تلك العولمة ويساعد على رفع تحديات الأمن والاقتصاد في الفضاء المتوسطي الغربي كله.

المراجع

باللغة العربية

- د. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2004، بيروت، لبنان،
- د. عبد النور بن عنتر، البعد الأمني للاستعصاء التكاملي في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر، عدد 201، يوليو 2015،
- د. محمد سي بشير، النخب المغاربية و الاستقطاب الديمقراطي-الإسلامي، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر، عدد يناير 2014،
- د. خالد حنفي علي، الكيانات المستقلة على الحدود العربية-الإفريقية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية المنشور رفقة عدد مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر 2011، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة،

باللغة الأجنبية:

- A. BENANTAR, Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb, in www.sedmed.org et Soler, Lecha, Eduard et Hilali, Fadela, VII Seminario Internacional sobre seguridad y defensa en el Mediterraneo. Conflictos regionales y setrategias de seguridad. Barcelona, CIDOB/Ministro de Defensa, 2008,
- Salah Eddine Ben M'barek, La coopération en Méditerranée Occidentale : 55+, Bilan et perspectives, in VII Seminario Internacional sobre seguridad y defensa en el Mediterraneo. Conflictos regionales y setrategias de seguridad. Barcelona, CIDOB/Ministro de Defensa,
- Jean François COUSTILLIERE, Les rapports Europe-Maghreb en matière de sécurité et de défense, in l'année du Maghreb, Édition 2005, Paris CNRS, Éditions, 2007,
- Sihem Djerbi, Les complexes conflictuels régionaux, in Fiche de l'IRSEM N°5, Mai 2010, PP. 12- (www.irsem.defense.gouv.fr),
- Morgane GERTZ, La stabilisation du voisinage de l'Union Européenne au Sud de la Méditerranée depuis 1995 : un aperçu des enjeux théoriques, in Fiche de l'IRSEM N°9, Novembre 2011, P. 4 (www.irsem.defense.gouv.fr),
- Yves LACOSTE, Géopolitique de la Méditerranée, Ed. Arman Colin, Paris, France, 2006,